

حرب لبنان 1975 - 1990: مقارنة عوامل اندلاعها بعوامل الأزمة الراهنة

**المستقبل - الاحد 4 كانون الثاني 2009 - العدد 3181 -**

**عبد الرؤوف سنو**

في كتابي الصادر قبل شهرين "حرب لبنان 1975 - 1990: تفكك الدولة وتصدع المجتمع"، أهديت تحفظي في أن يكون اتفاق الطائف قد نقل اللبنانيين إلى حالة من "العيش المشترك" أو "العيش الواحد"، وخلصت إلى أن لبنان، استناداً إلى ما يحصل اليوم على ساحته، لا يزال يراوح مكانه بين حدي الوفاق والنزاع، ما يجعله في خطر، مجتمعاً ودولة، وأن ذلك يعود إلى نظامه الطائفي السياسي، وبالتالي غياب هوية وطنية جامعة. يُضاف إلى ذلك، خضوعه لتأثير الجغرافية - السياسية، وتحوله بالتالي إلى ساحة لصراعات الخارج على أرضه، أو وكلائه اللبنانيين في الداخل. كما ظهر عشية حرب لبنان وخلالها، حتى اليوم، سلاح خارج سلطة الدولة اللبنانية.

### القوى السياسية القديمة المتجددة

في ظل نظام طائفي وهيمنة عائلات إقطاعية وبرجوازية معينة على المجالس النيابية والوزارية والإدارات، نمت في لبنان، قبل الحرب وخلالها، قوى سياسية بوجوه طائفية متعددة متحالفة أو متوافقة المصالح، جمعت ما بين السياسة والاقتصاد، فكانت المسؤولة عن التسوية السياسية عام 1943 وتقاسم المغانم على أساس طائفي (أكلة الجبنة، كما أسماها الرئيس الراحل فؤاد شهاب)، وعدم نقل لبنان إلى مصاف الوطن لكل أبنائه، أو الانتقال إلى الدولة الحديثة، بل عمدت إلى تغييب مفهوم الدولة والسيطرة على قراراتها، عبر جعل نفسها حلقة الاتصال بين أبناء طوائفها والدولة ودوائرها. وخلال الحرب، قامت الميليشيات والأحزاب بالقضاء على فكرة الدولة، بعدما كانت تروج للإصلاح في مطلع الحرب، فحلّ زعمائها محل الزعامات التقليدية، واستولوا على دورها الزبائني، مضيفين إليه "الزبائنية الوظيفية"، و"الزبائنية الأمنية" و"الزبائنية التموينية" و"الزبائنية الخدمائية" لتعزيز نفوذهم، حتى إن بعضهم أسس "إدارات مدنية" حلت محل الدولة، فسيطرت على إدارتها ومؤسساتها، واستولت على عائداتها ومواردها وإداراتها.

ومن المؤكد، أن زعماء الميليشيات والأحزاب لم يخسروا شيئاً بعودة الدولة إلى الوقوف على رجليها بعد اتفاق الطائف، فبقوا في السلطة قابضين على مفاصل الدولة. فبعدما دخلوا إليها كوزراء ومدراء عامين منذ عام 1984، بقوا في داخلها بعد الاتفاق المذكور، ولا يزالون اليوم في مواقعهم على الساحة السياسية، يعيدون إنتاج أنفسهم بأنفسهم أو عبر أبنائهم وأقاربهم وأزلامهم، أو يرفعون شعارات الدولة العادلة والإصلاح، من دون أن يغادروا شتى أنواع العصبية الراسية في عقولهم. صحيح أن ثلث أعضاء المجلس النيابي الحالي دخلوا الندوة البرلمانية للمرة الأولى عام 2005، وأن معظمهم من جيل الشباب، إلا أن الصحيح أيضاً أن غالبيتهم تدور في فلك زعاماتهم التقليدية أو الميليشيائية.

ومع أن جميع السياسيين والزعماء يمارسون الزبائنية ويتقبلها المجتمع اللبناني، في ضوء العصبية الطائفية وضعف الدولة أو الاستقواء عليها، إلا أن أسطح دليل على تطورها وسيرها في نهج جديد، ليس تحول حزب الله إلى صلة الوصل بين المواطن الشيعي والدولة فحسب، بل حلوله محل الدولة،

في الخدمات التي يقدمها، وفي الهيمنة على القرار الشيعي، وفي فرض سلطته وأمنه على الحيز الذي يهيمن عليه، وفي حمله السلاح تحت شعار الدفاع عن لبنان. لقد أسس حزب الله العديد من مؤسسات الخدمات الاجتماعية والإنسانية خلال حرب لبنان، فتمكن من الإمساك بالطائفة الشيعية. إن استشراف الطائفية السياسية في الجسم اللبناني قبل الحرب وخلالها، حال دون ظهور قوى اجتماعية جديدة أو حتى حزبية، وبالتالي قيام مجتمع مدني فاعل يكون مدخلاً لانبعاث دولة مدنية تقوم على المؤسسات. قبل الحرب بقليل، كانت الحركات المطالبة مؤشراً على بداية ظهور المجتمع المدني، فتحالف الطلاب والعمال والموظفون من مختلف الطوائف والاتجاهات السياسية وراء حركة مطلبية اجتماعية بعيدة عن الطائفية، كان بإمكانها أن تشكل بداية تحول على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، وجعل الصراع طبقياً - اجتماعياً. لكن الحرب طمست ذلك، بعدما حولهم قادتها الطوائفيين إلى وقود لها وأتباع لهم خلف مناريس متواجهة. من هنا، لم تتمكن مؤسسات المجتمع المدني من تشكيل قوة ضغط سياسية تؤدي إلى انتهاء الحرب. ففي أيار 1984، قمعت الميليشيات بعنف تظاهرة في محلّة المتحف ضمت مواطنين من المنطقتين الشرقية والغربية طالبت بعودة الدولة وحل الميليشيات. كان همّ المجتمع المدني حينذاك هو وقف الحرب، لا تقديم حلول ناجعة لها. ولا يبدو المجتمع المدني اليوم أحسن حالاً، بسبب انقساماته السياسية والطائفية والمذهبية. فالطلاب والعمال وأرباب العمل هم في حضيض زعاماتهم الطائفية أو المذهبية، بينما تغيب الحركة المطالبة المشتركة، نتيجة إفراغ القوى السياسية الحركة النقابية من مضمونها، وجعلها أداة بأيديها أو السيطرة عليها وعلى الاتحاد العمالي العام.

### الجغرافية - السياسية: قدر لبنان؟

في بلد يسود فيه النظام الفيدرالي كسويسرا الواقعة في وسط أوروبا وتحدها خمس دول، تمكنت الدولة من حماية سيادتها جراء الجغرافية السياسية عبر إعلان حيادها في سياستها الخارجية منذ عام 1515، وحافظت على حيادها هذا خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، ولا تزال. لكن سويسرا، من ناحية أخرى هي، من أكثر دول العالم التي تستطيع تعبئة شعبها كله خلال 72 ساعة لحوض الحرب دفاعاً عن سيادتها. وهذا يعود من دون شك إلى النفاق الشعب حول دولته، على الرغم من أصوله الألمانية والفرنسية والإيطالية، ما يقوي الدولة ويجعلها قادرة على مجابهة سلبيات الجغرافية السياسية. أما في لبنان، وبفعل الخوف المتبادل والتحاسد بين المجموعات الدينية نتيجة النظام الطائفي، وهشاشة الدولة اللبنانية وعدم قدرتها على الإمساك بقواها السياسية والاجتماعية، أصبح هذا البلد مفتوحاً على الخارج: خلافات اللبنانيين أثناء تصدير الناصرية لأفكارها منذ منتصف القرن الماضي، ومشاريع الأحلاف في المنطقة، وتحالف المسلمين واليسار مع المقاومة الفلسطينية ثم مع سورية، مقابل تحالف الموارنة مع كل من سورية وإسرائيل. كما أصبح لبنان يُعرف بالخطوط الحمراء، وساحة لتنافس الدول العربية بعد اتفاقيات كمب ديفيد ومعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل. فتنافس البعثان السوري والعراقي على الأرض اللبنانية، فيما سعت ليبيا إلى الحصول على موطن قدم في لبنان، متوسلة المال والدبلوماسية الطائفية. ولم تتمكن الدبلوماسية السعودية من إعادة السلام إلى لبنان إلا في عام 1989. كما تنافست القوى الأجنبية أثناء أشد مراحل الحرب الباردة ضراوة بين الشرق والغرب. لقد تقاتل اللبنانيون واختلفوا حول هذا الخارج، ولم يتفقوا من دونه. وكما في حرب لبنان، عندما عجز الميثاق الوطني عن الصمود أمام عواصف المنطقة، معطوفة على تناقضات مركبة من الداخل، تنسد شرايين صيغة اتفاق الطائف في الأزمة الدائرة اليوم. وإذا كان العامل الفلسطيني عاملاً رئيسياً مقررراً في اندلاع حرب عام 1975، فإن

السياسيين السورية والإسرائيلية جعلتا في الماضي، ومعهما إيران والولايات المتحدة الأميركية في الوقت الراهن، إمكان استعادة لبنان حدٍ أدنى من الانتظام السياسي والمؤسستي أمراً مستحيلاً. وفي إطار انفتاح لبنان على الخارج، اتخذ الصراع قبل حرب لبنان وخلالها بعداً يتعلّق بهويته تحت شعار العروبة المناقضة للقومية اللبنانية، أي بين مسيحي لبناني ومسلم عروبي، نتيجة القراءات المتناقضة للميثاق الوطني، وهو الذي حسمه اتفاق الطائف، واعتبار لبنان عربياً هوية وانتماءً. أما اليوم، فأضحى هذا الصراع بين اللبنانية والإسلامية: أي بين مسيحيين، ومسلمين سُنّة ودروز ونخب شيعية طوت غالبيتهم إلى حين صفحة العروبة "السورية" عقب اغتيال الرئيس الحريري، وبين قوى إسلامية، غالبيتها شيعية بزعامة حزب الله تخضع لولاية الفقيه.

وما يمكن ملاحظته، أن لبنان لم يعد يتأثر بمحيطه فحسب، بل أصبح يؤثر في العلاقات العربية - العربية. عقب اتفاق الطائف، انشغل العرب بخلافاتهم، تاركين سورية تنفرد بلبنان. وبعد خروجها منه، وقيام المحور السوري - الإيراني، استعر الخصام بين المملكة العربية السعودية وسورية، وأصبح ما يجري في لبنان بين أتباع الفريقين، يؤثر في العلاقات بين الدولتين تحت مصطلح س. س. فالدولة الأولى، أرادت عدم تكرار تجربة صدام حسين في ترك بلدٍ كبير يفترس بلداً شقيقاً صغيراً، فيما لم تتخل الدولة الثانية يوماً عن مشاريعها وأطماعها في لبنان، ساعية إلى إعادة ترتيب الوضع اللبناني الراهن ما يمكنها من ممارسة نفوذها السابق في لبنان، مباشرة أو عبر وسائل القمع والترهيب التي يمتلكها حلفاؤها المدججين بالسلاح. في عام 1976، دخل السوريون إلى لبنان بالتوافق مع إسرائيل والولايات المتحدة واحتلوه، رافعين شعار العروبة. واليوم يفوضون إسرائيل رافعين شعارات الدفاع عن القضية الفلسطينية والممانعة وعينهم على لبنان. فهل تسفر هذه المفاوضات عن خطوط حمراء جديدة؟

أما إيران، التي كثفت من نفوذها في هذا البلد، فتعتبر الأقوى، فتمكنت من خلال تحالفها السياسي - العسكري مع سورية ودورها في العراق وفلسطين وارتباط حزب الله بها، من ملاحقة الوجود الأميركي تحت شعار "الفوضى البناءة المضادة". من هنا، جاءت مقولة أن توافق إيران والولايات المتحدة حول ملف الأولى النووي أو عدم توافقهما، هما مفتاح الحل أو الانفجار في لبنان. إن تطلع إيران الإسلامية إلى ممارسة دور الدولة الإقليمية الأقوى، جعل ولاية الفقيه مشروعاً سياسياً يمتد من الخليج إلى المتوسط، وأدى إلى استقواء المعارضة اللبنانية بها على من في الداخل. بين عامي 1989 و1990، وتحديداً بعد اجتياح الكويت، تحالف ميشال عون مع العراق ضد سورية، باعتبار العراق أقوى قوة إقليمية يمكنها إلحاق الهزيمة بالأميركيين. وهو يتطلع اليوم إلى طهران كأقوى قوة في المنطقة لقلب التوازنات في لبنان. وتحدث عن وقوع لبنان في "المدى الإيراني"، ما يعني في الجغرافية السياسية أنه أصبح في مدى ولاية الفقيه والمشروع النووي الإيراني المتوسطي. فهل يستعيد الجنرال رهناته على حصان جديد؟ وفي الوقت نفسه، لا يبدو مخالفاً للحقيقة القول، إن كل القوى اللبنانية لها تحالفاتها الخارجية، مع اختلاف مشاريع كل دولة خارجية عن الأخرى ومصالحها. وهدهما سورية وإيران يحملان مشروعاً يقضي على سيادة لبنان واستقلاله.

### السلاح خارج سيادة الدولة: الأمس واليوم

إن ضعف الدولة اللبنانية والاستقواء عليها من الداخل والخارج، جعلها عاجزة عن حماية سيادتها وأمنها القومي. لقد ظهر هذا بوضوح بين عامي 1969 و1975، عندما عجزت عن فرض إرادتها على مجتمعها وقواه السياسية وحماية سيادتها إبان التحالف الفلسطيني - الإسلامي -

اليساري. فوقف جيشها عاجزاً عن حماية الأمن القومي، نتيجة تلاشي الديمقراطية التوافقية والخلاف حول استخدام الجيش في الداخل. وما لبثت بدعة الأمن بالتراضي أن ظهرت برعاية الدولة بعيد اندلاع الحرب عبر اجتماعات لجان التنسيق الأمنية في ميدان سباق الخيل. فبدلاً من أن يفرض جيشها الأمن بالقوة لمصلحة الوطن، أضحت مهمته رعاية التوافق بين الميليشيات في القضايا الأمنية. فانتهى بذلك دوره، وما لبث أن انقسم على نفسه تاركاً البلاد ساحة تستبجحها الميليشيات.

وعلى ما يبدو، يتكرر المشهد نفسه اليوم. فبعد العصيان المدني في كانون الأول 2006 وحادثة جامعة بيروت العربية في كانون الثاني 2007، وأخيراً وبشكل واضح بعد حادثة كنيسة مار مخايل في كانون الثاني 2008، تبين بوضوح أن الجيش اللبناني أمام خيارين: إما التدخل وتعريض المؤسسة العسكرية للانقسام، أو البقاء على الحياد، وترك المواطنين تحت رحمة السلاح، ما يجعلهم يسعون للتسلح للدفاع عن أنفسهم وممتلكاتهم، ما دفع بنحو 40 ضابطاً، غالبيتهم من السنّة، يقدمون استقالاتهم من المؤسسة العسكرية، احتجاجاً على موقف الجيش في أحداث لبنان في أيار المنصرم. هكذا، ظل الجيش يعمل حتى وقت قريب لتهدئة الأوضاع في الشارع اللبناني عبر تراضي الفرقاء المتنازعين على حلول لها، حتى أن نزع الصور والشعارات الحزبية مؤخراً من بعض المناطق خارج الضاحية الجنوبية، حدث أولاً وأخيراً نتيجة التوافق بين القوى السياسية المتنافسة (زيارة سعد الحريري إلى نبيه بري)، تبعه قرار الدولة وقيام القوى الأمنية بمهماها.

هكذا، فرّغ الجيش من دوره في الماضي، فلم يتمكن من لعب دور في الأزمة اللبنانية عام 1958، ولا في منع الفلسطينيين من إقامة جزرهم الأمنية عشية حرب لبنان وخلالها، ولا في الدفاع عن الأمن القومي اللبناني وعن المواطنين ومنع تهجيرهم أو تصفيتهم على أيدي الميليشيات المسلحة. كما أصبح لبنان مناطق يتقاسمها جيشا سورية وإسرائيل وفق اتفاق الخطوط الحمر، فضلاً عن الميليشيات الفلسطينية. أما اليوم، فيعجز الجيش اللبناني عن دخول المربعات الأمنية لحزب الله، ولا تستطيع القوى العسكرية فرض الأمن على القوى التي تحظى بحماية هذا الحزب (حادثة المرامل ومار مخايل). ويُعتبر تصديه لفتح الإسلام استثناء في هذا المجال، نظراً للتغطية السنيّة والدرزية التي حصل عليها، فضلاً عن العربية والدولية. وظهر بوضوح في أحداث بيروت في أيار المنصرم، أن المواطن الأعزل أضحي تحت رحمة القوى الميليشياوية المسلحة.

لكن يبقى الأبرز من ذلك على صعيد السلاح خارج سلطة الدولة، ماضياً وحاضراً، هو سلاح حزب الله منذ عام 1982، الوحيد، إلى جانب السلاح الفلسطيني الحليف لسورية، الذي بقي على حاله وفق الإرادة السورية، بشكل مخالف للطائف. لقد اراد النظام السوري من وراء ذلك الإبقاء على عناصر التوتر في لبنان، واستخدام حزب الله والميليشيات الفلسطينية الحليفة له وسيلة للإمساك بلبنان من جهة، والاستفادة منهما في النزاع والوفاق مع إسرائيل من جهة أخرى. وعلى الرغم من الاختلاف بين السلاح الفلسطيني وسلاح حزب الله، إلا أن سلاح الأخير يبقى، إلى حين اندماجه بسلاح المؤسسة العسكرية في إطار استراتيجية دفاعية وهو أمر مستبعد في رأينا، خارج سيادة الدولة اللبنانية وإرادتها وإرادة فريق من اللبنانيين، وظهر هذا بوضوح في خطف الجنديين الإسرائيليين عام 2006 وتداعياته، وفي أحداث بيروت في أيار الماضي. لقد أعلن حزب الله مراراً أن سلاحه هو لمحاربة إسرائيل وحدها ولن يُستعمل في الداخل. لكن، ثبت عدم صحة ذلك، بعدما تبين أنه استغل ضعف الحكومة اللبنانية المحاصرة في الوسط التجاري، وقرارها الشهيرين الخاطئين، لا تنفيذهما في أي حال من الأحوال، (منع شبكة اتصالات الحزب الخاصة ونقل أحد

الضباط الموالين للحزب من مطار بيروت الدولي) من أجل تنفيذ مشروعه في قلب التوازنات لصالحه، وهو ما حصل منذ أيار 2008.

## استنتاج

إن العوامل الرئيسية التي أدت إلى حرب لبنان عام 1975، لا تزال هي نفسها تتفاعل بشكل أو بآخر على الساحة اللبنانية: النظام الطائفي، والقوى السياسية القديمة المتجددة على الساحة، والدولة اللبنانية الضعيفة والمستضعفة، والعامل الخارجي، وأخيراً السلاح خارج سيادة الدولة. فهل يعني هذا أن تشابه المقدمات وتوالدها في الماضي والحاضر، هما مؤشران على نفق مسدود سيدخله لبنان؟ هل سيكون اتفاق الطائف قارب النجاة الأخير أمام اللبنانيين، فيتمسكون به في ضوء غياب توافق على آخر بديل؟ أم أنه سيلقى المصير نفسه الذي لاقاه الميثاق الوطني، فيختلف اللبنانيون على صيغة جديدة لتعايشهم؟ إن ما حصل في الدوحة لم يكن ولن يكون بديلاً من اتفاق الطائف، على الرغم من أنه شكل محطة أساسية في قلب التوازنات الداخلية لمصلحة المعارضة التي يهمن عليها حزب الله. واليوم، هناك مطالبة علنية من قبل الجنرال عون بتعديل اتفاق الطائف، وهناك قيادات مارونية في قوى 14 آذار تطالب باستعادة رئيس الجمهورية صلاحياته السابقة، وأخرى تطالب بالفيدرالية، حتى أن اتهامات وجهت إلى حزب الله بسعيه إلى شراء الأراضي لوصل جنوب لبنان ببقاعيه الأوسط والشمال، ما قد يعني أن فرض هيمنة ما على الدولة اللبنانية قد تكون الخطوة الأولى لإنشاء كانتونه الشيعي. وقد نكون على عتبة نزاعات مستقبلية يؤخرها تقاطع المصالح الحالية بين قوى 14 آذار، والاسترخاء الإقليمي والداخلي. لقد أعلن حزب الله عام 1989 عن رفضه اتفاق الطائف وطالب بحكم الأكثرية. ووسط هذا وذاك، هناك حديث عن المثالثة، بشكل مخالف للطائف، وجعل الثلث المعطل (التلويح به) قاعدة في مجلس الوزراء أو التهديد به، كما حصل في جلسة مجلس الوزراء بتاريخ 13 كانون الأول 2008 حول تشكيل هيئة الإشراف على الانتخابات النيابية. كما أن الدستور اللبناني لم يذكر وجوب حصول رئيس الجمهورية على حصة من المقاعد الوزارية في الحكومة، وإن كان له ما يبرره في الأزمة اللبنانية الراهنة. من هنا، يبقى السؤال التحدي أمام اللبنانيين في كيفية إلغاء نظام طائفي من دون تهيمش الطوائف المسيحية وإثارة مخاوفها من هيمنة إسلامية؟ وكيف يمكن جعل نظام لبنان ديمقراطياً يخضع لحكم الأكثرية من دون تسلط المسلمين عليه؟ بمعنى آخر: كيف يمكن جعل أبناء الطوائف اللبنانية يرون لبنان الوطن في هويتهم ومصالحهم، ما يحصن بلادهم تجاه الخارج، ويبعد عنهم شبح الحروب والتقسيم أو الفيدرالية والتوطين.